لقاء قناة الاتجاه بالدكتور إبراهيم الجعفري
2010/4/5
(فكر الدعوة الإسلامية)

المقدم: سنوات طوال قضاها السيد الجعفري كأبرز قيادات حزب الدعوة الإسلامية، هل كانت رؤية الحزب للدولة متبلورة في فكرها السياسي، أم كانت اجتهادات لبعض شخوصه هنا وهناك؟

الجعفري: أبرز ما يميّز الدعوة، عندما انطلقت: أنها كانت فكراً، ونظرية عمل، وآلية تنفيذ، والذي وضع بواكير ذلك الفكر منذ وقت مبكر منذ نهاية الخمسينيات هو السيد محمد باقر الصدر (قدس الله نفسه) كمرجع وكمفكر، فنظّر للدولة وأعطاها نمطاً معيّناً، وأعطى تصوراً للدولة، وتهجّى ذلك الفكر سواء كان تنظيمياً أو كان أوسع من ذلك من الناحية المعرفية، فشرع في ثالوثه المعروف (فلسفتنا) تولى أمر العقيدة و(اقتصادنا) يتولى أمر الأنظمة الاجتماعية مقارنة بين الاقتصاد الماركسي بشقيه الشيوعي والاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي، وأبرز المعالم العامة للاقتصاد الإسلامي، كما أنه كان يزمع أن يكتب كتابه الثالث الموسوم بـ(مجتمعنا) غير أنه حصل الذي حصل.
بواكير ذلك الفكر بُثّت في (التفسير الموضوعي)، و(الإسلام يقود الحياة) وفي كتبه الأخرى، هذا من حيث الفكر، أما من حيث التنظير للدولة فموجود في النشرات الأولى لحزب الدعوة الإسلامية، في وقت لم يكن المجتمع والقوى السياسية تملك تصوراً عن هذه الدولة، فوضع حزب الدعوة الإسلامية تصورات معمّقة في مجالات الفكر والدولة وطريقة التعامل مع كثير من القضايا، وعندما توالت الحقب الزمنية المختلفة رحل السيد الصدر بفكره بطريقة التعامل مع المجتمع على أساس التغيير والإصلاح، واعتبر التغييرية نحو الأشياء الإيجابية سمة متلازمة عن المراحل المختلفة، فبالثقافة التغييرية في المرحلة الأولى وبالسياسة التغييرية في المرحلة الثانية، ومرحلة الحكم التغييرية، ومرحلة تعميم دائرة الحكم..
التغييرية ليست مرحلة إنما هي صفة ملازمة لكل المراحل عندما تطغى عليها الثقافة فهي تغييرية بالثقافة وبالسياسة وإلى آخره، وشرعت الدعوة في عملها على هذا الأساس، لذلك خاطبت المثقفين، ومن خلالهم القاعدة المجتمعية المختلفة.

المقدم: السيد محمد باقر الصدر وضع نمطاً للدولة، هل قدّم نمطاً للدولة الدينية أم كان دولة مدنية ذات مرجع ديني، حسبما نعرف أن السيد محمد باقر الصدر كان لديه موقف حسبما يصطلح عليه بالرأسمالية الديمقراطية كما جاء في فلسفتنا؟

الجعفري: لا.. هو ليس من القائلين بالديمقراطية الرأسمالية، السيد الصدر في منحاه الأخير ينتهي إلى ضرورة إقامة دولة على أساس العدل الاجتماعي والحوار والتغيير بالكلمة، وليس استخدام أساليب معينة، دولة ذات طابع مدني تنفتح على الجميع من

دون أن تختنق عند هذه الشريحة أو تلك، واستخدموا أسلوب الثقافة، والحوار بالثقافة، انطلاقاً من الآية القرآنية الكريمة:
((ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن))
هذه الآية الكريمة كانت تتصدر كل نشرات الدعوة من دون استثناء، فله هذا التصور، ومن يتدبر هذه القضية يشعر أن السيد الصدر كان يضع دوراً مهماً للأمة، ولذلك سرد في أكثر من مكان عندما كتب عن الأمة الشاهدة، ودور الأمة في الرقابة والشهادة:
((وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً))
فركّز على قيمة الأمة في ممارسة الرقابة، وفي عملية تكوين الأمة، عندما يتعرض في كتابه الموسوم بـ (التفسير الموضوعي) إلى علاقة البناء الفوقي بالبنية التحتية:
((ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))
نجد أن السيد الصدر يهتم أيما اهتمام في أن البنية التحتية المجتمعية تراعي في خصوصياتها هذه النظرية، وتنعكس هذه النظرية من البنية التحتية إلى البنية الفوقية؛ حتى يأخذ النظام شكلاً موائماً لأوضاعها، ويحفظ للأمة دورها.

المقدم: يُنقَل عنك دكتور أنك قلت: إن الحركات الإسلامية وجدت نفسها أمام مسؤولية تجسيد بعض الأعراف والتقاليد الديمقراطية في أجوائها الخاصة، هل هذه المسؤولية هي بذاتها أزمة إيجاد الإسلام كفكر سياسي مبني على أسس ديمقراطية كمنهج وفلسفة؟

الجعفري: التماهي والتماثل الذي يصل حد التطابق موجود في كثير من الأفكار، وهذا لا يعني تهجيناً، ففي الفكر الاشتراكي مشتركات قد تلتقي مع الإسلام، وفي الرأسمالية كذلك، كمفهوم العمل، الذي قد يلتقي عنده المنظر الإسلامي والماركسي سواء كان الشيوعي أو الاشتراكي، وكذلك المنظر الرأسمالي، وهذا لا يعني تطابق المبادئ وتماثلها وإنما هناك مفردات تشترك فيها؛ فعندما نقول إن هناك منهجاً إسلامياً في الاقتصاد وفي الاجتماع، ومنهجاً سياسياً إسلامياً، عند الاشتراكية لا يعني تطابق المناهج، ومن يتفحص كتاب (اقتصادنا) للسيد الصدر يجد بحوث مقارنة بين الاقتصادات الأربعة، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الاشتراكي، الماركسي، الشيوعي الماركسي، الرأسمالي سواء كان في إقامة النظام الاقتصادي أو في نظرية التوزيع تجد هناك بعض المشتركات، ويتهجاها بشكل جداً دقيق، وهذا دليل على وعيه، واستيعابه للآخر.
نحن لا ننكر على الآخرين المفردات التي نشترك بها، لكن هذا لا يعني أن هناك تماهياً في أصل النظام، فهناك شيء بالديانات بشكل عام والإسلامي بشكل خاص، هو البعد المعنوي والأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي، وهو غير موجود في الاقتصادات الأخرى.

المقدم: يقال: مازال إلى اليوم في الساحة الفكرية الإسلامية هناك مشكلة في إيجاد توليفة بين الفكر الديمقراطي كنظام للحكم و بين الفكر الإسلامي على أساس إشكالية الحاكمية وإشكالية حريات الأديان وإلى آخره؟

الجعفري: الديمقراطية فيها مفردات ممتازة تنسجم مع الإسلام، منها احترام رأي الشعب في تحديد السلطات وتحديد المناهج، والدور الرقابي، والنقد الذي يمارسه أي برلماني باعتباره ممثلاً للشعب، هذه تنسجم مع الإسلام، ويتعاطاها منذ زمن بعيد، لكن الديمقراطية اليوم تختلف من دولة إلى أخرى، الديمقراطية اليوم تختلف عن ديمقراطية إيطاليا، وتختلف عن ديمقراطية فرنسا وبريطانيا، ولا توجد دولة في العالم ديمقراطية بالمعنى الأمين والدقيق للديمقراطية.
الديمقراطية مفهوم مرن لذلك يتطور من بلد إلى آخر، فإمكاننا إن ننظر إليها من زاوية إنسانية؛ لنجد أنها عبقت بمجموعة من الممارسات والمفاهيم تصلح لأن نستفيد منها، وهذا باب مرن وواسع، والإسلام ينفتح على هذه الحالة.
إذن لا نشعر بتناقض عندما ننتحل، أو نأخذ هذه الممارسة، لكن يقف في بعض الأحيان المشرّع الديمقراطي مثلاً لإباحة المِثلية، رجل مع رجل أو بنت مع بنت، نحن قلنا إننا نحترم رأي الشعب، لكن هذه أمور تخرج عن الطبع البشري، وحتى كثير من دول العالم الديمقراطي ترفض ذلك، الآن توجد معارك حول الإجهاض، لا يلجأون إلى الانتخابات، بل هي حدود يجب الالتزام بها، إذن الديمقراطية فيها مشتركات جيدة، وتنسجم مع فكرنا.

المقدم: حدثت الانتفاضة الشعبانية بعد اجتياح صدام للكويت، واستطاعت أن تمتد إلى 14 محافظة لكن في ليلة وضحاها تغيرت الإدارة الأميركية والعقل الأميركي لتسمح للسلطة الصدامية بالانقضاض على الانتفاضة؟

الجعفري: هم نظروا لها بحسابات أميركية محضة غاضين النظر عن مصلحة الشعب العراقي، فوقعوا في خطأ إن لم نقُل خطيئة، واعتقدوا أن الانتفاضة ذات طابع شعبي وطني متعاطف مع الإسلام؛ فخشوا أن تكون القضية إسلامية، فيستبدلون صدام بعدو آخر، لكن أثبت الواقع عدم صحة هذا الشيء، فالشعب العراقي يمارس تجربة ديمقراطية، وقد ارتقينا على سلم الديمقراطية إلى مستوى دول النادي الديمقراطي، والناس يقفون طوابير ليصوتوا، ويعبّروا عن تمسّكهم بأن تنتصر إرادة الشعب العراقي، على الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت به.

المقدم: لماذا أصرّت الإدارة الأميركية على الخيار العسكري؟

الجعفري: للأسف.. كان لديها فهم خاطئ، حين سألني الأميركيون عام 2002 كيف سيتغير النظام إن لم توافق على هذا المؤتمر، قلت لهم: إن هذا المؤتمر واجهة لحرب، وأنا أرفض الحرب، وفي الحال خطبت خطاباً، وحددت ثماني نقاط تكون شروطاً لمؤتمر وطني ليس مؤتمراً أميركياً، وكان واضحاً أن الحرب ستنجب احتلالاً، قالوا: ما البديل، قلت لهم: البديل النقاط التالية: أغلقوا سفارتهم في لندن، وأغلقوا سفارات النظام المقبور في عواصمكم، وحوّلوه إلى مجرم حرب، وحوّلوا الأموال والثروات العراقية المدخرة في بنوككم إلى مؤسسات المجتمع المدني العراقية، والنظام سيسقط أوتوماتيكياً، بثورة بيضاء نستطيع أن نعطي حق الشعب العراقي، إلا أنهم وضعوا خطة، وفكروا بطريقة عسكرية أو معسكرة، حتى المدنيون منهم فكروا بطريقة معسكرة، فحصل ما حصل.

المقدم: قلت إن هناك أطرافاً عراقية قبلت بالتدخل العسكري؟

الجعفري: نعم.. اجتهدت فأخطأت، لا أشكك في نوايا الآخرين، لكن وصل الشعب إلى حالة ضرورة إبدال النظام حتى ولو بعصا شيطانية، هل يوجد أحد أن يشك أن حزب الدعوة أكبر المتضررين وأول المتضررين في مسألة القرابين التي قدّمها في المواجهة مع حزب البعث، لا أحد يشك في هذا، فنحن نرفض الحرب، وهذا لا يعني أننا ضد التغيير، فنحن رواد التغيير، لكننا نريد أن نجنّب البلد مغبّة الحرب، وما يستتبعها من احتلال.

المقدم: كم كانت انعكاسات الخيار العسكري في إسقاط النظام على العراق والدول الإقليمية وحتى العالم؟

الجعفري: الشعب العراقي تقبّل ذلك في البداية؛ لأنه عانى الأمرّين من هذا الحاكم الذي قتل أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألفاً بمقابر جماعية، قام بدفن الناس أحياءً تحت التراب، وكذا الدول الإقليمية فالكويت كانت ضحية رعونة صدام واستكباره، ودول العالم اعتبرت أن العالم بدون صدام وأمثاله سيكون خيراً لأنها عانت ما عانت من أمثاله..
الشعب العراقي رفض نظام صدام، ونحن من حصار إلى حصار؛ فيجب أن نوجه خطابنا إلى كل دول العالم بأن تؤنسن تعاملها معنا، ولا تعمل بمقياس مزدوج.

المقدم: القوى الإسلامية وأنت كنت في الدعوة، الساحة السياسية بعد عام 2003 كان الحجم الأكبر بهذه القوة للأحزاب، بصراحة هل شعرتم بخشية أميركية من هذا الحجم للقوة الإسلامية أم من التوجه الاجتماعي والشعبي لهم؟

الجعفري: الإدارات الغربية ارتكبت بعض الأخطاء حين شعرت أن القوى السياسية الإسلامية ورصيدها تشكل خطراً عليها، وهذا ليس صحيحاً، لأنه يوجد فرق بين الإسلامية والإسلاميين.
الإسلام يهدف إلى بناء دولة مدنية تحترم الآخر، فلماذا يعتبرون الإسلام خصماً لهم، أنا أعتقد أن هذا هاجس غير صحيح، ويجب أن يعيدوا النظر، فالإسلام دين المحبة، ولا يسمح بأن يُقتل أحد.. الإسلام لا يسمح لأحد بأن يضيّق، ويقتـر على أحد، وأن يتحارب مع أحد، بالعكس، الدين يحضنا على إقامة دولة تتسع للآخرين، وتنفتح على فكر الآخرين، وترعى كل مواطنيها مهما كانت خلفياتهم الدينية، رائدها العدالة، دخل الإمام علي (عليه السلام) في مجلس ما في الكوفة، قال له أحدهم: يا علي أنا لا أثق بك، ولا أثق بعدلك، ولا أصلي خلفك، وليس لك عليّ سلطان، فقال له: لك كل هذا، ولك من مال المسلمين حقوق، بشرط أن لا تعتدي على أحد).
هذا فكر سبق زمنه، الديمقراطيات المتطورة لم تصل إلى هذا الحد الذي بدأ به الإمام علي منذ 1400 سنة وهو خليفة المسلمين، لننفتح على مفردات الفكر، وندقق في طريقة تطبيق العدالة الاجتماعية، والناس كلهم يتوقون، ويتطلعون إلى العدالة.
أعتقد أن الإسلام فوبيا خوف غير مبرر، والترويع من الإسلام غير مبرر أيضاً.

المقدم: يقال: إن الدكتور الجعفري في الفترة التي تسنّم فيها السلطة كانت أشبه بالفخ والظروف التي كان يعيش فيها العراق النجاح فيها أشبه بالمستحيل لأي شخصية.. كيف تعلّق عليه.

الجعفري: أولاً أنا لم أستجب لإرادة أي طرف دولي أو إقليمي لتقبّل تلك المسؤولية، إنما جئت بإرادة شعبية، وكنت الرئيس المنتخب الوحيد، وثانياً إن الحكومة حققت إنجازات باهرة، فقد كان المطلوب منها إنجازان فقط، هما كتابة الدستور، وإقراره، وقد تحقق هذان الأمران، ولم نكتفِ عند هذا الحد، فقد حققنا نتائج باهرة على مستوى تحسين الظروف الاقتصادية على مستوى الحد من الفساد المالي والإداري، والارتقاء بالمستوى الأمني بشكل جيد، وإعادة كثير من المفصولين وإعادة الطمأنينة، وأسست لدولة.
تلك الإنجازات العظيمة والباهرة تحققت خلال أحد عشر شهراً، فكيف لو كان عمر الحكومة سنوات أطول؟!

المقدم: ماذا يقول الدكتور الجعفري للسياسيين وللشعب العراقي في الذكرى السابعة للتغيير؟

الجعفري: أقول لهم أن يواصلوا طريقهم بالصعود في بناء العراق الجديد، وأن يضعوا كل الأمور الجزئية جانباً، ويفكروا فقط في بناء دولة عراقية قوامها الإنسان، حاكماً ومحكوماً، ويعملوا من أجل احترام الإنسان بصورة عامة إلى الدرجة التي يُصان فيها من كل خرق، ويعملوا من أجل إعانة الفقراء للوصول إلى إنهاء الفقر، ويجب أن تقوم الدولة على أساس العدل والحرية والمحبة والمؤاخاة.